

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية

أ.د. بوبكر بوخرسية

أستاذ علم الاجتماع

جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر

Abstract:

It is not sufficient to talk about democracy -good governance- in spite of speaking about its constitutive practice. It's not possible for words to replace democratic areas. Pierre Bourdieu was right when he refused the word written to the ruler who suffers from lack of official recognition. Today, these rulers are spending the country to the past future, and they are investing in the suppression area instead of investing in the fields of good governance, dealing, precise projects...such thing takes off from time its historicity to reach the fable. It is considered as an opposite of democracy and civil society area which is suffering from a lack of citizenship coordinates..

Key words: Power, official recognition, authority, democracy, civil society, good govern-

الملخص:

لا يمكن التحدث عن الديمقراطية -الحكم الرشيد- بدل الممارسة المشكلة لها. فليس بإمكان الكلمات أن تستبدل فضاءات ديمقراطية، ولقد صدق ب. بورديو عندما استنكر الكلمة المكتوبة للحاكم الذي يفتقر إلى الشرعية. هذا هو حال حكام -حكماء- الجزائر. اليوم، الذين يصررون البلد في المستقبل الفارط، ويستثمرون الفضاء القمعي بدل ميادين الحكم الرشيد، المفاوض والمشروعات المحددة... وهو الأمر الذي يفقد الزمن تاريفته ليبلغ الحرف، ويعتبر ذلك منافياً للديمقراطية وفضاء المجتمع المدني الذي يفتقد إلى إحداثيات المواطنة..

الكلمات المفتاح: القوة، الشرعية، السلطة، الديمقراطية، المجتمع المدني، الحكم الرشيد، المواطنة،..الخ.

مقدمة

في الجزائر، يجب أن يبلغ النقد الذاتي أقصى الحدود، أكثر منه في البلدان التي نشأ فيها، كملحق للتنظيم السياسي. ومن هنا يجب أن تضطلع جامعاتنا على رأي المفكر مالك بن نبي، بمهمة تأسيس وتنشيط الدراسات السوسيولوجية المتخصصة، الموجهة نحو الانحرافات، الآفات والأمراض التي تنخر جسم المؤسسة السياسية... ويشير في هذا الشأن، إلى أن: "هذه السوسيولوجية العلاجية، ستقدم وأنا على يقين من ذلك، خدمة جليلة للبلاد أكبر من أي أدب آخر... إذ يجب أن تحصر الواقعية اللاعادية وتذهب إلى أصلها"¹.

وعليه لا يكفي الحديث عن الديمقراطية، بدل الممارسة الفعلية المشكلة لها. ولا يمكن العبارات أن تستبدل فضاءات ديمقراطية. وقد صدق عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو(P.Bourdieu) حينما استنكر الكلمة المتトوية للحاكم؛ الذي يفتقر إلى الشرعية. هذا هو حال حكام (حكماء) الجزائر، الذين يصرّفون البلد في المستقبل الفارط. ويستثمرون الفضاء القمعي، بدل ميادين الحكم الراسد، المفاوض والمشروعات التنموية المحددة. وهو الأمر الذي يفقد الزمن تارิกانيته ليبلغ الخرافية. ويعتبر ذلك منافيًا للديمقراطية، الحكم الراسد أو موقعة المجتمع المدني؛ الذي يفتقد إلى إحداثيات ومعالم المواطنة... إن المواطن الجزائري قبل كل شيء، هو مستهلك عدواني؛ ينتظر من الدولة الوطنية، كل ما حرمه منه الدولة الكولونيالية. هذا المطلب ليس له المحتوى نفسه ولا المعنى عينه، بحسب الفئات الاجتماعية التي تعبر عنه.

وقد تجد جملة هذه الاتجاهات أو المواقف إزاء الدولة، في جزء كبير منها، تفسيرها في الموروث الاستعماري. وقد ترجم الأيديولوجية الوطنية هكذا، طبيعة شعور الوحدة عند الجموعات (الفئات، الطبقات) التي تحس أنها مطرودة،

1 -Malek Bennabi , *Vocation de l'islam* , éd.Seuil , Paris , 1954.

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية..... أ.د. بوبكر بخرستة
مقدمة من السلطة؟ محرومة من الحق في الوجود: إنه الحق في المواطن.¹ فإلى أي مدى تم إشباع تلك الحاجة الأولية للمواطنة والمشاركة في الشيء العام؟ هل وفت الثورة الجزائرية (التي هي من الشعب وإلى الشعب) كما كان متوقعاً، بوعودها نحو شرائح المجتمع الريفية؟ التي حملتها على الأعناق منذ انطلاقتها؟ وهل عوضهم قادة الدولة الجديدة، عن معاناة قرن ويزيد من الدم والدموع؟ هذا ما سنحاول التطرق له من خلال هذه المعاينة المتواضعة.

I. المواطنة. لكن ما هي المواطنة؟

إنما ببساطة "ممارسة الحقوق السياسية، حقوق التحرر، الرأي والتعبير مع حرية التفكير". ومثلما أكد على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن، عام 1789 إنها أيضاً "حرية التفكير، حتى في الميدان الديني". كما قد تشكل "ممارسة المواطنة - اجتماعياً - عندما يتم التكفل بتسيير شؤون الحي والعمل". وفي هذا السياق، يمكن أن نجد تصورين اثنين أساسين عن مفهوم المواطنة أو المجتمع المدني، الأول، هو الذي يضم المؤسسات التقليدية، مثل: العشيرة، القبيلة، الطائفة أو العرش، إلخ. والثاني، ويتمثل في مؤسسات المجتمع الحديث، مثل: الحزب، النقابة، الجمعية أو المنظمة... وهو يقابل بهذا الشكل، المجتمع السياسي أو الدولة.

ومنه يت موقع مفهوم المواطنة، بالموازاة مع السلطة القمعية للدولة، للحيلولة دون انفرادها بمحظوظ مجالات النشاط العمومية. وهذا ما يجعل من مسألة قيام المجتمع المدني، في ظل المؤسسات التقليدية أمراً مستبعداً. ولذلك فهو ثمرة لفكرة المواطنة، الحرية والمعارضة السلمية، في بيئتها الطبيعية وهي دولة القانون... وفي مرحلة تاريخية، تتميز بالحداثة، العقلانية والرشاد.

1 - Jean Leca , "Idéologie et politique en Algérie" , revue Etudes , Mai 1970 , p:686-690.

II. مقاربة تاريخية لإشكالية المواطنة، في الجزائر منذ 1830-2007

لقد اعتبرت غالبية الجزائريين، خلال المرحلة الاستعمارية، بمثابة رعايا (Sujets) لا مواطنين، من قبل فرنسا بلد حقوق الإنسان. وقد عرف هذا النظام تحت اسم قانون الأهالي. لكن ما اعتبر أساس دولة القانون وهو: الفصل بين السلطات، لم يحترم في الجزائر. ذلك أن قائمة الحقوق أو التحاوزات، لم تكن مسجلة في قانون العقوبات. وهو ما سمح وقتها بسجن، ترحيل واتخاذ إجراءات منع حقوق الحرية، عن كل فرد أو مجتمع محلي برمتها جراء مخالفته، ليست هي كذلك في نظر القانون الفرنسي. وقد استمرت هذه الوضعية، حتى بعد الحرب العالمية الثانية. إذ كان هناك تمييز واضح على مستوى العمل. ذلك أنه ليس من حق الجزائريين، الوصول إلى عدد من المناصب، الوظائف أو المهن... وحتى في حال حصولهم عليها، فإن أجورهم لم تكن متساوية مطلقاً، لأجور المواطنين الفرنسيين. وعلى مستوى التمثيل في المجالس المحلية أو العامة، فإن حق الظهور والترشح في القائمة الانتخابية وحق الانتخاب، كانا يخصان فئة قليلة من المحظوظين وهم حلفاء فرنسا حتى 1947.

لكن بعد تلك المرحلة، تم توسيع حق التمثيل في المجالس الجزائرية. وكذلك حق الانتخاب، دون أن يعني ذلك بلوغ الاستفتاء العام. ذلك أن الانتخاب كان مخصصاً لفئة انتخابية بعينها. هذه الوضعية جعلت من ثقافة دولة القانون والمواطن، خلافاً لذلك. وقد ورثت الجزائر المستقلة هكذا، تاريخاً طويلاً لـ دولة الالاقانون وإلغاء ثقافة المواطن. كما شكلت الجزائر حالة خاصة من تاريخ التحرر، من الاستعمار. ذلك أن العلاقة بين السلطة الوطنية والمسألة الاجتماعية، لم تجد مترجميها على المستوى السياسي. فقد ورث الحكم الجزائريون الجدد، هيكل الدولة الكولونيالية وهم لا يسائلون على الدوام، الواقع الثري للسلطة الجديدة. وبذلك فهم يعيدون إنتاج سلوكات، اتجاهات المستعمر ذاتها ويتحذرون صورته، في بعض الأحيان الأخرى¹.

1 -Mohamed Harbi , F.L.N mirage et réalité: des origines à la prise du pouvoir (1945-1962) , éd.Jeune-afrique , Paris , 1980 , p:8.

ورغم اختلافاتهم، فإن مؤسسي جبهة التحرير الوطني، قد حرصوا على أن يمحوا تأثير الجماهير وتنظيمها في الماضي. وقد استحوذوا على السلطة، بالقوة وحافظوا عليها بالقوة. ولكونهم واثقين أنه يجب العمل بصراحته، للاحتماء ضد رفقاء الأمس في الكفاح المسلح، فقد اختاروا - بطريقة أحادية - السبيل الاستبدادي (العنف) الذي بقي هو سيد الموقف¹. ففي دراسة له خصصها لوضعية آفاق الدستور الجزائري، أشار ج. سولييه (G.Soulier) عام 1969 إلى "هيمنة الشرعية الثورية، بالمقارنة مع الشرعية العقلانية"... وأضاف قائلاً: "لا يهم كثيرا الاستناد إلى القانون، إذا كان ذلك لا يخدم الثورة". وقد يعود ذلك حسب رأيه، إلى غياب ثقافة الدولة والمواطنة. وإن كانت الظاهرتان تعودان إلى المنبع نفسه: أنماط الاستعمار، في الجزائر وتأثيراتها في شكل وطبيعة الحركة الوطنية. إن الشرعية الثورية هي محصلة أزمة شرعية، أصابت الدولة منذ الاستقلال، بفعل تناقضات جبهة التحرير الوطني ذاتها.

وهكذا بالإضافة إلى تأثيرها الحركة الوطنية فقد اقتحمت البرجوازية الصغيرة أجهزة الدولة الحديثة. هذه الدولة التي تتعرض لضغط معتبر، من قبل غالبية الشرائح العمالية؛ المنحدرة من المجتمع الفلاحي. إن التكلفة الاجتماعية لميمنة برجوازية بيروقراطية باهظة جدا. فالشرائح الفقيرة وطبقة الإنتاج الصغير، تدفع ثمن إعادة بناء المجتمع، بعد أن دفعت تكلفة حرب التحرير. ولذلك فإن الصراعات بين مختلف النخب؛ التي تحتل واجهة الساحة السياسية، لا تدور في حلقة مغلقة. بل هي تحاول أن تكون ناطقة باسمها وتدافع عن طموحها. وصار في إمكان البرجوازية الصغيرة الآن، أن تشغل بلا تواطؤ، خجل ولا أوهام مختلف المناصب، في أجهزة الدولة باسم مشروعات التنمية.

1 - M.Harbi , Op.cit , p:2-3.

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية أ. د. بوبكر بخرسسة

توضح تلك الملاحظة، المظاهر المتربطة لإحدى الخصائص الجوهرية، للمؤسسات السياسية الجزائرية منذ الاستقلال. وهي نوع من الشرعية؛ المبني على تكريس مبادئ الثورة. وتنسحب هذه الشرعية على ممارسة سياسية تفتقر إلى الشكلانية (الرسمية) اتجاه القيم والإجراءات القانونية والتي يمكن وصفها بالللاستورية. إن نهاية التبعية الكولونيالية، لم تعدل من علاقات القوى، في المجتمع الجزائري. لكنها على الأقل زادت (بفعل حدة تناقضات إجماع مفروض بالقوة) من شوكة الظاهرة والممارسة القمعية¹. فمنذ أ. بن بلة وحتى مجيء بوتفليقة تبوأ الكلمة المرتبة الأولى أو العليا. وهي تبحث عن طريقة لفرض شرعية ضعيفة الحضور. فالرئيس الذي يحتل مكانة الشيخ، يستحوذ على كافة الفضاءات السلطوية، لدولة تتعارض مع صلاحياتها الرسمية. وقد مثلت الانتهازية الزبونية ونكران الجميل فيما مشتركة، مجتمع حضري هو في خضم التحول. وهو ما شجع على خصخصة الدولة؛ التي تحولت إلى أدلة إعادة إنتاج النخب أو فضاء لتشييت العلاقات الأليجاركية.

وتلعب العلاقات العائلية، القبلية والجهوية، دورا حاسما في توزيع مناصب المسؤوليات السامية؛ حيث تكثر علاقات المصاهرة بين إطارات العائلات السيمامية. وفي مواجهة كيان اجتماعي مفت، متشرذم ودون حماية، لم تكن الطبقة المسيرة – المتبعة بالتقاليد العسكرية – البيروقراطية وغير المهيأة – قادرة على تحمل إدارة شؤون المال والاقتصاد. ولذلك فقد جلأت إلى خنق المجتمع، باسم اشتراكية مزعومة. وخلقـت هي ذاها، بين صفوفها أو خارجها، ظاهرة اللامن التي تدعـي محاربتها². لقد اختار مسؤولو الجزائر المستقلة، المذهبية

1- G.Soulier , "Le droit constitutionnel algérien: situation actuelle et perspectives", In revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques , N°6 , Sept 1969 , p:814.

2- غازي حيدوسى، الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة د. خليل احمد خليل، ط1، دра الطبيعة ، بيروت،

1997، ص: 17

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية..... أ. د. بومكر وخرستة

الاشتراكية ذات اللون المحلي والذين اقتنعوا بها بشدة. ألم تكرر على مسامع الجزائريين، أن الاشتراكية تتلاعم مع الإسلام؟ وأن الاشتراكية خيار لا رجعة فيه؟ هذا الاختيار المفروض، امتدت معارضته بشدة؛ ليس فحسب من قبل التيار الإسلامي وقسم من التيار الوطني. ولكن ثمت محاربته أيضاً، على مراحل حتى زواله بوصفه أيديولوجياً مهيمنة.

ولم تنجح الجزائر المستقلة هكذا، من ربح رهان طموحاتها الثورية، بفعل تصارعها على مختلف الجبهات ورغم تحقق عدة مشاريعات صناعية ذات طابع اجتماعي. نحن إذن أمام كيانين اثنين لا يتواصلاً (الدولة والمجتمع)؛ حيث تميل السلطة إلى الحكم عن طريق استصدار القرارات الأحادية وأحياناً قوانين على المقاس... وفي المواجهة، يقوم المجتمع المدني، الخذر والثائر ضدها، بردود أفعال عن طريق حركات جماعية منظمة (الفييس، العروش) أو مشتلة وغفوية (متاريس، احتجاجات، قطع الطرقات، الحرائق) ضد يوموز الدولة وممتلكاتها. وقد كانت الحسائر البشرية مأساة وتراجيديا، لم يقدر المسؤولون الجزائريون الحاليون عوّاقبها، بعبارات المسؤوليات: الاجتماعية، السياسية والسيكولوجية. ذلك أن المساس بحقوق الإنسان، يظلم آفاق الجزائر؛ وبعد العشرينة السوداء، نحن الآن بعد العشرينة الحمراء، أمام دورة ظلمات جديدة... إن كل نظام يفتقر إلى مصداقية واعتراف، لا يمكنه الاعتذار أو التفاخر بالاحترام وهو يقدم على احتقار، تعذيب المواطنين أو سجن مثلي المجتمع المدني.

لقد شكلت مختلف الانتفاضات، حرق البلديات وهياكل الدولة علامات تبرز مدى غياب الاتصال، بين الحكم والمحكومين والتسخير الرديء لمصالح الدولة والمجتمع. ويعتبر هذا العنف موازياً للعنف الشرعي وسلطة الدولة الجائرة واللاشرعية، مثل الجسم الغريب... هذه القطيعة حاضرة دوماً، في علاقة المجتمع المدني بالحكام؛ الذين يدافعون عن المصالح ذاتها... ويشجع هذا التضامن

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية أ.د. بوعكر بوخرسة

الجماعي بينهم (الحكام) على تجاوزات الأجهزة الأيديولوجية، مثل: المدرسة والعدالة. وفي سيل المطالبة بدولة قوية وشرعية (لا عنيفة) فإن الطبقة السياسية ومعظم شرائح المجتمع المدني، تطمح منذ الاستقلال إلى دولة قانون. فهل بالإمكان التوفيق، بين هذه المطالب وتحقيقها؟ ما هي شروط قيام المجتمع المدني بدوره؟ وهل هناك فضاءات لممارسة ديمقراطية إيجابية؟

III. معالم الانفتاح السياسي

إن الإصلاحات التي تلت ذلك، لم تحسن قط من مصير السكان؛ الذين يتزايد عددهم بصورة متسرعة. والذين يطلبون من السلطة الحاكمة، تغييرا جذريا في النظام سواء الاقتصادي أو السياسي. إن غياب الإرادة السياسية – زيادة على عناد السلطة (النخبة الحاكمة) لغلق المشهد السياسي – في وجه الاتجاهات المنافسة، مهد لعسكرة السلطة؛ التي تميزت بأزمة متعددة الجوانب. إننا اليوم حسب، ر. غاليسو (R.Gallissot) في مرحلة تاريخية من صراع مجتمع، لاستعادة ليس فقط السيادة الوطنية، بل المدنية والسياسية. ويؤكد أن فوضى اليوم، هي محصلة الاستعمار. إن الإصلاحات المتبقية بانفتاح سياسي، ستسمح لا محالة، بتحقيق درجة معينة من المشاركة الشعبية، وتجنب احتواء الجماعات المتنازعة لهذه الاحتياجات الشعبية، لصلحتها والإطاحة بالنخبة الحاكمة¹.

فليس هناك سلطة قادرة على البقاء، الاستمرار والمقاومة لفترة طويلة، عن طريق القهر المباشر وال دائم؛ أي العنف بكل أشكاله، صوره الرمزية واللامزية، أو مهما كانت ضخامته وحجمه. لا بد إذن من ضمان الحد الأدنى من المشروعية، القاعدة الاجتماعية أو الجماهيرية. ولن يتسمى لها ذلك، إلا بالانفتاح وإعمال مبادئ، أسس الديمقراطية أو المشاركة الشعبية، في القضايا المصيرية². إن بداية الممارسات

1- R.Gallissot , "Les classes sociales en Algérie" , In L'homme et la société , №14 , Oct-Nov-Dec 1969 , p:219-222.

2 - برهان غاليون، بيان من أجل الديمقراطية، ط4، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990، ص:117.

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية..... أ.د. بوحكر وخرسية

الديمقراطية في الجزائر، كانت بشكل رسمي مع دستور 1989 (المادة 40) بشأن الجمعيات السياسية وبعد المأساة السياسية (05 أكتوبر 1988). حيث أوهمت تلك التحولات، بأنها ستسمح ببعث سياسة نظيفة وعلاقات مهذبة، تمكن من القضاء على الإقصاء، التهميش ودمقرطة (أو ترشيد) الممارسات السياسية، أخلاقة الممارسات الاقتصادية وتحرير الطاقات الخلاقة، في إطار دولة القانون. لقد عرف المجتمع المدني حيوية كبيرة، في بداية الانفتاح الديمقراطي (السياسي). حيث تعددت تنظيماته وتكاثفت أنشطتها، لبلورة المطالب الاجتماعية. لكنها ظلت محل تحاذبات قوية، جعلت منها كيانات هشة (كرتونية) عجزت عن تحسيد المطالب الاجتماعية والثقافية، للحد من حبروت (سلطة) الدولة.

لكن غالبية تلك الجمعيات والمنظمات، كانت إما قابلة للاختراق من قبل الفرقاء السياسيين، لاحتواها من قبل النظام أو أنها مشكلة من هيئات أركان، لا تعبّر عن طموحات الشرائح العريضة في المجتمع وليس لها قاعدة شعبية عريضة. إن تواجد بعض جمعيات المجتمع المدني؛ التي تجد صعوبة في بلورة المعلومة، لدى أفراد المجتمع المدني، جعلها تندفع في بعض الأحيان، إلى خطاب مادح، مداهن ومتودد للسلطة الحاكمة. ورغم جموع التعددية، لم تغير الأمور بشكل جدي؛ إذ بقيت مقاومة التغيير في محيط اتخاذ القرار. وهي تعلم اتجاهات وثقافة ممارسة السلطة، منذ 05 جويلية 1962 والمدعوة إلى إعادة إنتاجها وإعادة إنتاج ردود الأفعال ذاتها، رغم بعض الاضطرابات العابرة، مستبعدة بهذه الكيفية، المجتمع المدني؛ الذي استولى على فضاء رمزي (الشارع) خارج سياق الحكم. إن دمقرطة العلاقات العامة، ببروز أحزاب سياسية، جمعيات، نقابات ووسائل إعلام... كانت سترفع وتقوى بلدا متكلسا ومرضاً بأفة الطمع والرشاوي. هذه المعطيات الجديدة، كان يستهدف منها:

- 1)- استرجاع الدولة لوظائفها التقليدية،
- 2)- تصفية الممارسات السياسية والاقتصادية وترشيدها،

الدولة الجزرية الحديثة بين القوة والشرعية أ. د. بوبكر بوخرس

3- استعادة المواطن لحقوقه.

فإن للديمقراطية مشروع بعيد المنال، والنجاح فيه أصعب بكثير، من النجاح في الدولة الاستبدادية. وسيبقى التروع قوياً لدى السلطة... مهما كان مصدرها والقائمون عليها، نحو الارتداد عنها إلى الديكتاتورية، في أية لحظة تشعر فيها بعجزها عن تلبية الوعود التي أطلقتها¹. هذا الميل نحو الحكم دون منازع، سبق وأن انتقده بنيمين هـ. كونستون (Benjamen H. Constant) الذي تأسف لغياب التنسيق، بين الأحزاب السياسية الفرنسية، في زمانه^(*). حيث كتب يقول: "إن المؤمنين على السلطة لديهم استعداد رديء، لاعتبار كل من ليس منهم معارضًا. وهم لا يت婉ون في بعض الأحيان، عن حصر الأمة بكمالها، في هذه الطائفة". لقد كانت الأزمة الجزائرية التي اندلعت في التسعينيات، من الخطورة بمكان؛ حيث دفعت بباحثين من أمثال الأمريكي م. كوننلي (M. Connelly) المختص في التاريخ والسياسة المدنية، في جامعة ميتشيغان على وصفها بـ"حرب الجزائر الثانية". وقد أنها على أهلاً تصحيح لنظام سياسي استبدادي أو خاتمة السيرونة الثورية؛ التي بدأت عام 1954. والتي تم تمجيدها غداة الاستقلال عن طريق الاختلافات الداخلية للنظام الحاكم والانقسامات، بين مختلف التيارات؛ التي تبحث عن الشرعية والمشاركة في الحكم.

IV. لكن، ما هي دولة القانون؟

وبين الفوضى التي تفرزها ديمقراطية لامحدودة، مرتكزة على إرادة الجماهير والديكتاتورية الخانقة؛ التي تمارسها شخصية أو نخبة طاغية؛ تنصب نفسها وصية على الشعب، هناك ضرورة لإيجاد سياسة حقيقة أو وسطية، بين الاستبداد والديمقراطية، القانون والمصلحة أو بالأحرى دولة القانون أو الدولة القوية. وقد

1- المرجع السابق نفسه، ص: 33.

(*) - رجل سياسة وفلاسفة فرنسي (1767-1830)، معادي للنظام الاستبدادي. كان عضواً في المعارضة الليبرالية. وقد اشتهر بكتابه السيكولوجي Adolphe سنة 1816.

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية.....أ. د. بوبكر بخرسة

كتب الفيلسوف عمانويل كانت (E.Kant) قائلاً: "إن السياسة الحقيقة لا يمكنها أن تقدم على خطوة، دون أن تعتمد بالأخلاق. ورغم كون السياسة في حد ذاتها فنا صعب المراس، فليس من المستحيل، جمعها مع الأخلاق، لأن هذه الأخلاق يمكنها أن تفك العقدة؛ التي تعجز السياسة عنها، عندما يدخلان في نزاع. فالسياسة لا يمكنها أن ترکع للقانون دون تلاؤمها، مع درجة ما من الأخلاق وتضع عملها، في إطار دولة القانون.

وبحسب تعريف ألماني، فدولة القانون هي: "نظام مؤسسي تدرج فيه القيم القانونية والقوة العمومية الخاضعة للقانون". وفي رأي رجل القانون النمساوي هـ. كيلسون (H.Kelson) بهذه القيم القانونية، يجب أن ترتب بكيفية ما تكون بموجبها سلطات الحكم محدودة. وفي هذا النموذج فهي تأخذ كل مصداقيتها، من خلال انسجامها مع القواعد العليا. وهذا ما يسمح بتوفير أهم ضمانات دولة القانون. فالدولة شأنها شأن أي شخص (اعتباري) لا يمكنها عندئذ، أن تتجاهل مبدأ الشرعية": كل قانون أو قرار لا يحترم المبدأ الأعلى، يجعله قابلاً للطعن والبطلان. والدولة التي تحكم بالقانون تكون هكذا، خاضعة للقواعد القانونية؛ التي تصبح بموجبها وظيفة تحقيق النظام العام، محققة وشرعية. هذا الأمر يتطلب كذلك، الفصل بين السلطات وقضاء مستقلًا. ولكون العدالة جزءاً من الدولة، فإن استقلاليتها عن السلطات التشريعية والتنفيذية، هي التي تمكّنها من عدم التحيز، في تطبيق القواعد القانونية.

لقد أفرزت الولادة العسيرة أو المتسرعة للتعددية، معارضة شكلانية (واجهة) وإدارية. ونتذكر بهذه المناسبة، العبارة الشهيرة (15 et ficelle) حيث أنه من أصل ستين (60)، أو أكثر من الأحزاب المرخص لها، في جو انتهازي لم تبق سوى أقلية اليوم؟ وهي التي فشلت في القيام بدورها، لإشباع طموحات السلطة-المعارضة، باقتصارها على دور تجنيد وانتخابي. ولم تتمكن هذه

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية.....أ.د. بوبكر بوخرفة
المعارضة، من التغلغل في المجتمع العميق. وبعجزها عن القيام بعمل جواري، فإن الانخراط الشعبي فيها، كان غير موجود. والحزب الوحيد الذي نجح في هذا التجذر هو الفيس المخل.

ورغم الصالحيات الدستورية؛ التي تتميز بها السلطة التشريعية(لجان التحقيق) فهي عديمة الأثر على السياسة. حيث إن الأمر يتعلق بإشكالية مركزية وبنية النظام السياسي عموماً، فالتغيرات منذ بدء المسار الانتخابي، قد ولدت أنماطاً صورية، لا تمكن من مشاركة حقيقة للمواطنين، في الفعل السياسي. وهي ليست قادرة على فرض رقابة، على جبروت الجهاز التنفيذي. ومن ذلك التعامل السلبي للمجلس الشعبي الوطني، مع ملفات ساخنة، مثل: قضية مجمع الخليفة، اختفاء تقرير تزوير الانتخابات المحلية لعام 1997 وحرية التعبير؛ التي تحتاج إلى ضمانات تشريعية.

V - الدولة القوية والشرعية

إن مشروع الوفاق (السلم أو المصالحة) الذي ينشده الجميع اليوم، يجب أن يضع حداً لسلسل الاضطرابات (البلديات المغلقة والهياكل المهمشة) التي تؤلم القاعدة الأساسية للبلاد العميقة. فالدولة القوية ضرورة، لكنها لا تحصر في عدد الاعتقالات، الولايات وتحريك طاعة الموظفين. بل يمكنها أن تكون قوية، محبوبة أو تحترم لفعالية أدائها، قادتها وشرعيتهم. والشجاعة التي يستمعون بها للمواطنين ونقد المعارضة المتحررة من القبائل، الجهات والإدارة. وبالمقابل فقد تكون الدولة الديكتاتورية أو الاستبدادية قوية، عنيفة ومهابة، لكنها لا تحترم العهود والحقوق الأساسية للإنسان. فقوية الدولة لا تقاس بدرجة العنف (الذي هو ترجمة للقوة)؛ الذي تمارسه أو يمكن أن تمارسه نخبة، على أولئك الذين يخضعون لها؛ لكبت كل شكل من أشكال المعارضة الاجتماعية، التي يمكن أن تخلخل كيانها. بل بقدرها على العمل وتجسيد إرادة الأكثرية أو تجسيده

الدولة الجماهيرية الحديثة بين القوة والشرعية أ. د. بومكر بوخرسة
طموحاتهم؛ من خلال مختلف القنوات التعبيرية أو التمثيلية. ذلك أن الأدوات
الموظفة لتحقيق ذلك الهدف، هي التي تميز القوة من العنف.

فالدولة القوية ليست مسلمة بالضرورة أو تفتقر إلى القوة. بل بالعكس،
 فهي التي تردع معارضيها أو مناوئتها، باستخدام قوة خارقة من حيث الحجم،
التنوع وطبيعة الوسائل المستخدمة. وليس بقدرتها على توظيف العنف، في كل
الظروف عندما تكون الآليات السلمية والحوار ممكنة. بل عندما تتطلب خطورة
الموقف وطوارئ الأحداث ذلك. هذا ما يجعلنا نتساءل، إن كانت الديمقراطية
فكرة جديدة أو أنها مرجوحة جداً من النظام؛ الذي يميل عن قصد، إلى أن يتصرف
بالدولة التي يخصبها حسب الظروف. إن الاستعمار لا يكفي، لترير كل
شيء ونموذج أفريقيا الجنوبية (السنغال وモوريتانيا هذه الأيام) التي أصبحت
عacula صغيراً ذا عدة أعراق، يشهد على تفوق الديمقراطية، على مختلف النظم
الأخرى. واليابان التي أخضعت إلى بربرية السلاح النووي، لا تملك لا غازا ولا
بترولا لتصديره. لكنها أصبحت غنية، باعتمادها الديمقراطية والعلم.

لكن ييدو أن القادة الجزائريين ينتمون إلى صنف الزعماء السياسيين؛ الذين
يعتقدون أن الدولة القوية، هي التي تملّي على مواطنها جزئيات الحياة اليومية،
باقترانها أنماط تفكير وسلوك، موحدة ومسيرة لظروف الوقت والأيديولوجيا
الرسمية. أما الرأي العام، فيبقى يلاحظ وهو مزهو، باحتفالية وطقوسية الدولة؛
التي تعزمه عليها النخبة الحاكمة، في المناسبات الكبيرة. وتقتضي المصلحة الوطنية
هكذا، التمسك أو الاستلاء على السلطة، بكل الوسائل الضرورية والمنافية غالباً
لحقوق الإنسان. يمكن أن يكون هؤلاء الزعماء صادقين، في ممارستهم السلطة
(دون مشاركة، أو تداول) وقد افتعلوا بمذهبية خيالية من الناحية النظرية،
ولكنها عملياً غير قابلة للتطبيق أيضاً.

إذن فالنظام السياسي والاقتصادي المفتوح، هو شرط ضروري ولكنه ليس
كافياً، دون ديمقراطية أو تنمية اقتصادية حقيقة. ولا توجد ديمقراطية، دون

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية.....أ.د. بوبكر بخريسة

اختيار حر للحكام، من قبل المحكومين، دون تعددية سياسية ودون تداول. لكن لا يمكن الحديث عن ديمقراطية، إذا لم يكن للناخب اختيار إلا بين طرفين الأليغاركية: الجيش أو جهاز الدولة. كما يجب أن تتوفر أيضاً على نظام قانوني، أداة عمومية، مقاولين وأفراد يعيذون توزيع الثروة أو الناتج الوطني. وعندها فقط، يمكن التحدث عن مجتمع صناعي ذاتي النمو. وإذا كان النظام القانوني مكرهاً، فإن هناك دوماً تواجد ميل في كل فرد من المجتمع، نحو عدم الاعتداد إلا بالمصالح الخاصة؛ التي يمكن أن تتعارض مع مصلحة المجموعة. إن عدم احترام القانون، يؤدي إلى الفوضى؛ التي يعرض فيها قانون القوي قوة القانون. ويعني ذلك، توظيف القانون لمصلحة القوة. لذلك فقد أوضح ج. ج. روسو (Jean-j.Rousseau) في عقده الاجتماعي، ضرورة العقد الاجتماعي الأول، كأداة لتشكيل كيان سياسي والذي يشترط ضمنياً، احترام القانون في كل ظرف. وهو ما يسمح للدولة بالحماية وتحقيق العدالة والحرية. والثاني، أن الشعب الذي هو منبع كل السلطات؛ يحمي بواسطة المشرع المصلحة العامة، ضد جماعات المصلحة الخاصة. وعبارة العقد الاجتماعي بحد ذاتها، تشير إلى الطابع القانوني؛ الذي يؤسس إمكانية الاستمرار في التشريع¹.

لقد عايش الجزائريون كوارث الدولة الاستبدادية؛ التي تجاوزت في عنفها وقوها كل طموحاتهم. والتي تملصت من شرعيتها الثورية إلى الشرعية اللادستورية. وهم اليوم يطمئنون بكل صدق، إلى دولة قانون؛ تعرف بمواطنيها دون الاعتداد بانتماهتهم الإثنية، الجغرافية أو الثقافية وتحمي حقوقهم المدنية.... كما يجب تنمية ثقافة احترام القانون، في المجتمع. وأن إبراز القوة (سواء عبر الصنوص أو الأفعال) لن يكون إلا ثانوياً، بالنسبة للقانون؛ الذي يجب أن يتصرف بالدقة والصرامة والتحكم مع مرور الوقت، في الأوضاع

¹ Jean-Jacques Rousseau , *Du contrat social , ou principe du droit politique* , éd.Marc-michel , Amsterdam , 1762.

الدولة الجزرية الحديثة بين القوة والشرعية.....أ.د. بوعكر وبخرسة

المتشابكة الجديدة. إن نضوب الإرهاب، بوصفه تهديداً أكبر، يثقل كاهل الدولة، الحياة السياسية وال العامة. ويجب أن يتزامن ذلك مع النشاط والحركة السياسية، نظراً لغياب العرائيل الكبير، لاستفادة النشاط الحزبي منها. رغم كون الأحزاب تشكو من كون حريتها مضيق أو منقوصه، بفعل استمرار تطبيق قانون حالة الطوارئ. فهل أن الفضاء السياسي هو في حالة تشكل؟ أم هو في انتظار عملية تشكيل جديدة؟ إن الإسلاميين والديمقراطيين على حد سواء، يفتقدون إلى نقاط مرجعية، لإعادة تكيف استراتيجيتهم، رغم استغلال البعض للأزمة لبناء استراتيجية. لكن رفض المواطنين الانقياد وراءهم، ترك نوایاهم في العراء.

وفي الآونة الأخيرة، لم يعد الفضاء السياسي مقسماً، بين: الإسلاميين، الديمقراطيين والمحافظين. هذه بطارية المفهومات؛ التي أثلجت صدر المحللين الغربيين، على مدى عشرية التسعينيات. كما هو ليس مقسماً في الوقت ذاته، بين: اليمين ، الوسط واليسار لإرضاء المحللين الذين يوظفون ترسانة التحليل الغربي، بغض تقدیم صورة عن تطور المشهد السياسي في الجزائر. وإذا كان التصنيف الأول، يبدو متجاوزاً فالنمط الثاني هو أيضاً، لا يعكس الواقع بفعل افتقاره إلى الشرعية. فما هي حالة الهندسة السياسية الآن؟ تحتاج الساحة السياسية إذن، إلى إعادة ترتيب وتشكيل للقوى السياسية. لكن ذلك لن يكون إلا بعد حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مسبقة، تسمح للأحزاب السياسية، بالعودة إلى الحياة البرلمانية، بعد مقاطعتها للانتخابات وقياس مدى سمعة الأحزاب الجديدة...

VI تجربة ونتائج

بعد حوالي 15 سنة من التجربة الديمقراطية، تبقى البنية السياسية والاجتماعية المتولدة عنها هشة، شكلية، متعددة وليس بإمكانها فرض نفسها،

كبديل مقنع. إن غياب مشروع اجتماعي-سياسي واقتصادي متجانس؛ ذي أبعاد طموحة يسمح بإعادة تأسيس دولة قانون؛ متميزة بالقيم الديمقراطية في إطار احترام المصلحة الوطنية، من جهة. ويطمح إلى تحقيق مبادئ التضامن الاجتماعي، وبناء الثقة، من جهة أخرى يدفع إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني، لتحقيق ذلك... إن ضرورة المشاركة، التداول، التواصل الحر وتجسيد مبادئ المواطنة: هي اليوم من بين الأوليات... التي لم تؤخذ في الحسبان، من أجل مشاركة فعلية في الرقابة الاجتماعية والسياسية. فلن يكون بالإمكان ممارسة أي سلطة، بشكل سوي. لكن سقوط الاستبداد لا يبرمג: فالتأكيد اليوم، هو أن حماولات الانتقال التفاوضي، إلى نظام حرية مسؤولة وعدالة، تزداد مصاعب نجاحها أكثر فأكثر¹. لقد تمخضت الانتخابات الرئاسية ليوم 04/04/08 عن مجموعة من النتائج وال عبر؛ التي من بينها:

1- نقل السلطة

من العسكري إلى المدنيين المدعم، بانسحاب وخيانة المؤسسة العسكرية، من المسرح السياسي. ويمثل هذا لبنة في صيغة الديمقراطية في الجزائر، المنطلقة منذ أكتوبر 1988. ومن الآن فصاعدا، فإن مصير الأمة مرهون بالمجتمع المدني؛ الممثل في حساسياته السياسية. وعليه يصعب الرؤم من أن أي طرف كان يدعى الوصاية، على مقدرات المجتمع المدعو إلى تحديد مستقبله السياسي، عن صواب أو خطأ.

الجهوية

كما أنه ومنذ جويلية 1962 وحتى 04/04/08، في رأي غالبية الرأي العام الوطني، يتم التبادل أو التناوب على السلطة، على أساس جماعي أو جهوي. فمنذ عهدة أ. بن بلة وفريق وجدة، ثم الفترة الطويلة نسبيا؛ التي تولى فيها كل من هـ.

1 - غازي حيدوسي، المرجع السابق ذاته، ص: 182-183

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية..... أ. د. بومكر بخرسة

بومدين، ش. بن جديد و ل. زروال ممثلين سيطرة الشرق. لكن مع ع. بوتفليقة فإن الجهة الغربية الوهراهنية، هي التي استولت على السلطة؛ التي تمثل تركيبتها التنفيذية الثالثة مغنية - ندروما-مسيردا-. لقد كان الغlian الذي صاحب تلك الانتخابات، ذا توجهات جهوية. لكن النتائج مثلت تكذيباً قاطعاً، للأطروحة الجمهورية. وهكذا أصبح بوتفليقة رئيساً لكل الجزائريين. هذا الوعي الشعبي؛ الذي يتجاوز الاختلافات الجماعية والجهوية لتقدير الرجل السياسي، حول قدرته السياسية فحسب، هو علامة نصح في عملية بناء ونمو الديمقراطية...

2- تحول الذهنيات

كما كشفت هذه الانتخابات أيضاً، أن الذهنيات قد أخذت في التحول، بما يسمح أو يهدى لتأسيس ديمقراطية حقيقة. وفي هذا الخضم يجب أن يخضع الحكماء، للقواعد الديمقراطية للتداول على السلطة ويعملون على رفع اللبس، بين مفهومي: السلطة والدولة. إن عمل هذه الدولة، يجب أن يترجم خاصية الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، باعتماده على آليات تفصل بينها. لكن يبدو أن الممارسة التي تجلت أخيراً، اتجاه إضرابات أسرتي التربية والتعليم العالي، خلال 2006 تكشف عن عودة الممارسات الروتينية التقليدية...

ضرورة عقد اجتماعي

ويمكننا القول أيضاً، إن هناك إنساناً جديداً قد ولد في الجزائر؛ خاصة بين شريحة الشباب، الفتنة الغالبة. وهي شبيبة فاعلة عملية ويقظة؛ ترفض الخطاب الدوجماتي ولا تؤمن سوى بقدراتها، في النجاح وتجاوز معوقات الحياة اليومية (الدخل، السكن، اللباس، إلخ...). كما أن هذه الشريحة العريضة، تحاول وتحتهد في الاستفادة من الفرص؛ التي تمنحها أطر ممارسة الشيء العام (الأحزاب، الحركات الجمعوية، لجان المساندة). وهي ترغب في المشاركة وتفرض شروطها، حتى باللجوء إلى العنف (الاضطرابات، الاعتداء على رموز

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية أ. د. بوبكر بوخرس
الدولة) ... هذا التغير في الذهنيات لدى الأطراف؛ في اللعبة السياسية قد يحفز
على تحقيق درجة مقبولة من التوافق، لأجل خلق شروط وآليات التضامن
الوطني. ويخلق الشروط التاريخية الحقيقة؛ التي يمكن بواسطتها تأسيس عقد
اجتماعي، يستعيد معنى المواطن في الجزائر. فهل أن صيغة المصالحة بعد الوفاق
الوطني، بإمكانها تحقيق ذلك؟

قائمة المراجع

- 1- Malek Bennabi , Vocation de l'islam , éd.Seuil , Paris , 1954.
- 2- Jean Leca , "Idéologie et politique en Algérie" , revue Etudes , Mai 1970.
- 3- Mohamed Harbi , F.L.N mirage et réalité: des origines à la prise du pouvoir(1945-1962) , éd.Jeune-afrique , Paris , 1980 .
- 4- M.Harbi , Op.cit.
- 5- G.Soulier , "Le droit constitutionnel algérien: situation actuelle et perspectives", In revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques , N°6 , Sept 1969.
- 6)- غاري حيدوسي، الجزائر: التحرير الناخص، ترجمة د.خليل أحمد خليل، ط 1 ، درا الطبيعة، بيروت، 1997.
- 7- R.Gallissot, "Les classes sociales en Algérie" , In L'homme et la société , N°14 , Oct-Nov-Dec 1969.
- 8)- برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، ط 4، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990 .
- 9)- المرجع السابق نفسه.
- 10- Jean-Jacques Rousseau, Du contrat social, ou principe du droit politique, éd.Marc-michel, Amsterdam, 1762.
- (11)- غاري حيدوسي، المرجع السابق ذاته.